النظام النقدي بيت الداء واستعصى الدواء

سيناريو الصراع في قمة بون الاقتصادية

لماذا حرب النسر الاميركي على التنين الياباني؟

دول العالم الثالث عليها ان تستعد للمعركة القادمة مع دول القمة

بعد مؤتمر « رامبوييه » في العام ١٩٧٤ ، ومؤتمر « بورتريكو » في العام ١٩٧٦ ، وبعدهما مؤتمر لندن ، التقى رؤساء الدول الصناعية السبع في « بون » للتباحث في الوضع الاقتصادي العالمي ، وليضعوا قاعدة الانطلاق لانتشال النظام الرأسمالي من الازمة المعسكة بخناقه ، والمهددة بانهياره .

مشكلات الطاقة وتوفير ارخص مصادرها ، ومعضلات نظام النقد الدولي والعمل من اجل الخروج بصيغة عالمية للحد من سرعة تدهور اسعار اهم العملات التي يرتكز عليها ، واعادة التوازن الى موازين التبادل التجاري بين العواصم الاقوى ، كانت هي البنود الاهم على جدول اعمال المؤتمر ، وبالقدر الذي استطاع المشاركون تشخيصها ، ووضع ايديهم على مسبباتها ، بالقدر الذي فشلوا في الوصول الى رؤية موحدة شاملة تكون طريق الخلاص من الازمة والحؤول دون استفحالها .

كارتر المترنح :

سبقت كارتر الى قاعة المؤتمر تلك الدراسة التي نشرتها صحيفة « الواشنطن بوست » والتي قام بها فريق من الكونغرس ، والمتنبئة بفشل الرسوم التي فرضها كارتر كوسيلة لتخفيض الواردات ، وقد اكد الفريق ، وبناء على تقرير وضعه مكتب الموازنة التابع للكونغرس بان تلك الرسوم لن تخفض الواردات الا بنسبة ٣،٥ بالمئة في العام ١٩٨٥ ، وكما هو معروف فان الولايات المتحدة تستورد حاليا ٤٣ بالمئة من احتياجاتها النفطية ، وان تلك الكميه يتوقع ان ترتفع لتصل الى ٥٠ بالمئة في منتصف الثمانينات ، وبالتالي فان سياسة كارتر النفطية سيكون لها تاثير ضئيل على ميزان المدفوعات الاميركي حينها ، واستطرد التقرير مستعرضا سمات الوضع الاقتصادي في الولايات المتحدة مشيرا الى ان رسوم الواردات ستزيد اثمان البنزين ، وستضاعف من معدلات التضخم بنسبة لن تقل عن ٠،٥ بالمئه من هذه السنة وحتى العام ١٩٨٠ .

من جانب اخر اوضح التقرير ان البطالة سوف ترتفع ما بين ٣٥٠ الفا واربعمائة الف ، بالرغم من ان هذه الزيادة يمكن وقفها عن طريق خفض عوائد رسوم الواردات .

هذه الارقام والمعلومات عن التدهور الذي يعاني من الاقتصاد الاميركي اضعفت جناح كارتر وافقدته القدرة على اخذ مواقع الهجوم ، خاصة وانه قد اخذ على نفسه وعدا بتحسين اوضاع اميركا الاقتصادية في مؤتمر لندن الذي عقد في العام المنصرم . ولذلك وجدناه يعزو حدوث العجز في الميزان التجاري لاميركي ، الى شراء الولايات المتحدة للبضائع الاجنبية ، وليس الى شراء النفط ، ويذهب الى القول « انه لمن الطبيعي ان تعزو بعض الدول كاليابان والمانيا ، اللتين تبيعان لنا الكثير من البضائع ، العجز في ميزاننا التجاري الى وارداتنا النفطية ، لكن هذه الدول لا تعزو ذلك الى الحقيقة الكامنة في اننا نشتري اضافة الى النفط كميات ضخمة من البضائع المنتجة في اليابان وغيرها » .

وهذا يفسر حماس كارتر واندفاعه في الحديث عن احتفاظ الولايات المتحدة في تخفيض وارداتها النفطية ، وبتخفيض نسبة البطالة ، فهو يريد ان يوهم الرؤساء الاخرين ان المعضلة المسببة لازمة الدولار ، وازمة الاقتصاد الاميركي انما تكمن في الميزان التجاري بين اميركا وكل من المانيا واليابان .

اليابان في قفص الاتهام :

توقعت « الايكونومست » اللندنية ان اليابان ستحقق فائضا تجاريا يتراوح بين ١٣ الى ١٦ مليار دولار ، وتتوقع المجلة ضغطا اميركيا على اليابان كي تفتح الباب اوسع للاستيراد ، ويبدو ان هناك شعورا سائدا في الغرب ضد فائض اليابان التجاري ، خبراء الاقتصاد يتوقعون ان يصل الفائض التجاري الى ١٠ مليارات دولار . وهذا يضع اليابان في قفص الاتهام في مواجهة الهجوم الاميركي وربما الاوروبي .

الا ان حكومة طوكيو مستعدة لهذا الهجوم فهي قد عرفت كيف تحد من معدل التضخم بنسبة ٣،٩ بالمئة منذ العام الماضي ، ومن ثم رفعت طاقة منافسة المنتجات اليابانية في جزء منها الى التضخم في الدول الاخرى ، وفي الوقت ذاته بذلت جهودا ملحوظة لتنشيط اقتصادها واعادة تنظيمه ، خاصة بعد تخلي الولايات المتحدة عن نظام بريتون اندوودز في العام ١٩٧١ .

وحسب الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة اليابانية فان الفائض التجاري الياباني قد وصل الى ٣٠،٥٧ مليار دولار خلال العام الحالي ١٩٧٧ . وبلغ فائض ميزان الحسابات الجارية الى ١٤،١٣ مليار دولار . ومال ميزان المبادلات التجارية مع الولايات المتحدة والسوق الاوروبية الى درجة كبيرة لصالح اليابان .

وهذا ما جعل حكومة فوكودا تجمع صفوفها ، وتقلص الخلافات التي بدت في اوساطها قبيل الذهاب الى مؤتمر « بون » ، فمن جهة قال وزير المالية الياباندية فانسيو ميزرياما ، ان هدف اليابان من مضاعفة المساعدات للدول النامية ، وبالدولار ، انما هو تعزيز وضع الدولار ، ومن جهة اخرى حمل وزير الخارجية الياباني على وزير المالية ، واوضح اهمية احتساب المساعدات وتقديمها بالين بدلا من الدولار .

« بون » بين مطرقة الين وسندان الدولار :

مصدر ياباني قال ان شميت ابلغ فوكودا انه لا يمكن مساعدة الدولار الا اذا خفضت الولايات المتحدة وارداتها النفطية ، واضاف المصدر بان مشروعا لاستقرار النقد قد وضعته الاسرة الاقتصادية الاوروبية لا يمكن ان يكون ذا نفع ملموس للعملة الاميركية اذا هي لم تساعد نفسها .

وفي اجتماع مغلق بين الزعيمين اليابانى والالماني ، تناول البحث مشاكل النقد ، وسبل اصلاح النظام النقدي العالمي . ويبدو ان الرئيس الالماني نقل الى نظيره الياباني ضرورة فتح سوق بلاد هذا الاخير امام صادرات الدول الرأسمالية الاخرى بهدف خفض الفائض التجاري الذي يعتبرونه عاملا مهما من عوامل الاضطراب في العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة بالنسبة للمارك الالماني الذي هو بدوره يحاول ان يزيد من فائض بلاده التجاري ، ويعزز مكانته الاقتصادية .

ويتعرض شميت هو الاخر لضغط من اجل زيادة حجم الطلب في المانيا الغربية بتقليص الضرائب حتى تستطيع السوق الالمانية القومية استيعاب المزيد من منتجات الدول الاخرى .

وبخلاف ما اشارت اليه الدوائر الحكومية ، وعلى عكس تصريحات كارتر التي حاول فيها ان يؤكد ان العلاقات بين بون وواشنطن اوثق واصدق من اي يوم مضى ، الا انه لم يستطع ان ينكر ان هناك خلافا في الاراء بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول بعض المسائل الاقتصادية . ويبدو ان هذا الخلاف في الرأي لم ينته ، فبعد انتهاء القمة ، رد الرئيس الاميركي على سؤال حول مدى نجاحه في دفع المانيا الغربية ، واليابان ، لزيادة معدلات نموهما الاقتصادي بقوله : « ان النتائج المستقبلية وحدها يمكن ان تجيب على هذا السؤال بشكل كامل » وفي ذات المؤتمر الصحفي لم يتردد عن الغمز من قناة الوجود العسكري الاميركي في المانيا الغربية ، وحاول ان يستثمره لتلطيف الاجواء فوصف الجنود الاميركيين بانهم « لا يدافعون فقط عن الارض وانما عن روح الحرية ايضا » .

الواقع الصعب :

هذه المحاولات من قبل جميع تلك الدول تصطدم بالارقام التي تشير جميعها الى استعصاء الداء واستحالة الدواء ، ففي احصائية صدررت في بون بمناسبة مؤتمر القمة الاقتصادي ، جاء ان معدل النمو الاقتصادي للدول المشاركة في المؤتمر يقدر بحوالي ٤،٥ بالمئة في العام الحالي مقابل ٣،٧ بالمئة في العام الماضي . كما يقدر معدل ارتفاع الاسعار في الدول السبع خلال العام الحالي بحوالي ٧،٨ بالمئة مقابل ٨،٩ بالمئة في العام الماضي . كما بلغ عدد العاطلين في المدة ذاتها ١٦،٤ مليون مقابل ١٥،٩ مليون في العام ١٩٧٧ .

وهذا يعني ان صعوبات جمة قد واجهت المؤتمر مطالبة الدول التي حضرت بوضع حلول لها ، وربما تكون الحلول شبيهة بتلك التي اعلن عنها نيكسون في العام ١٩٧١ ، بمعنى التخلي عن النظام النقدي برمته واستبداله باخر جديد وهذا ما تشير اليه بعض المحاولات لوضع سلة جديدة للعملات او اعادة صياغة العلاقة مع دول العالم الثالث التي يجب عليها ان تهيىء نفسها من الان لحرب مع الدول الرأسمالية لكي تتمكن من مواجهة الحملة والدفاع عن نفسها وثرواتها .

الفاشية الجديدة تتمتع بالحماية

قامت قوات « قمع الشغب » الخاصة ، في المانيا الغربية ، بقمع التظاهرات التي شهدتها شوارع مدينة فرانكفورت في الاسبوع الماضي ، للاحتجاج على عودة الاحزاب النازية ، الفاشية الجديدة الى ممارسة نشاط متزايد . وقد هاجمت قوات الشرطة هذه ، المتظاهرين بالهراوات والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم ومنعهم من الاحتجاج على نشاط الفاشيين الجدد ، الامر الذي ادى الى اصابة عدد من المتظاهرين بجراح بليغة ..

ان حماية الشرطة الالمانية الغربية للفاشيين الجدد لم تعد ظاهرة مثيرة للعجب في دولة مثل المانيا الغربية ، حيث تتم خلف واجهة الديمقراطية المزيفة ، ممارسات لا تمت الى الديمقراطية بصلة . ممارسات تذكر بنشاطات الغستابو خلال العهد الهتلري النازي ، حيث يحاكم المواطن الالماني الغربي على معتقداته وارائه بفرض ما يمكن ان يسمى حظرا عليه ـ اذ يحرم حتى من حق الحصول على عمل ليكون مصدر رزق له . وكان قد ظهر تسامح سلطات المانيا الغربية تجاه النازيين الجدد ، في اثر تهريب الجنرال كابلر ، الزعيم النازي الذي كان معتقلا في ايطاليا ، وعودته الى مسقط رأسه في المانيا الغربية . ومظاهرات الاحتفال بتهريبه (الذي لم يتم بمعزل عن الاستخبارات الالمانية) وخلال تشييعه بعدما توفي من مرض السرطان ، كانت مناسبة ليس فقط من اجل ان يستعرض النازيون الجدد عضلاتهم ، بل مناسبة لفصح التسامح الصارخ لسلطات المانيا الغربية تجاههم ، والذي ان عبر عن شيء ، فعن الرضا بهذه الظاهرة التي يرون فيها رأس حربة ملائمة جدا لمحاربة القوى اليسارية .

واذا كانت سلطات بون هي الاكثر تسامحا تجاه الفاشية الصاعدة عندها ، الا انها ليست السلطة الوحيدة في اوروبا الغربية ، التي تتبع هذه السياسة . فمن ايطاليا حتى اسبانيا ، مرورا بفرنسا وبريطانيا ، يتم غض النظر عن نمو الفاشية الجديدة ، وفي بعض الحالات تنتهج سياسة تواطؤ مع هذه القوى ، لمحاربة القوى اليسارية الصاعدة .

فقبل حوالي شهر ، انعقد في باريس مؤتمر لليمين الاوروبي المتطرف ، جمع زعماء من فرنسا واسبانيا وايطاليا من اجل تشكيل جبهة مناهضة للشيوعية والاشتراكية . وقد حشدت السلطات الفرنسية تعزيزات امنية لحماية الاجتماع ولمنع اشتعال الشارع الفرنسي بحركات احتجاج متوقعة، ضد هذا الاجتماع . وقد اعتبر ذلك المؤتمر الاول من نوعه منذ هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، قبل ثلاثين سنة ، حيث يسمح في فرنسا بعقد اجتماع علني لزعماء الاحزاب اليمينية المتطرفة للترويج لسياساتهم . بل وتضرب قوات الشرطة الفرنسية حصارا على كامل المنطقة حيث مقر المؤتمر لحماية المجتمعين ، وبحجة ردع اية عمليات « شغب » محتملة . ولم تهتم الحكومة الفرنسية بادانة الاحزاب اليسارية والنقابات العمالية لترخيصها لمثل هذا الاجتماع ، الذي لا يمكن وصفه بغير تشجيع بعث الفاشية .

ورغم ان الاحزاب المتطرفة المشتركة في المؤتمر لا تمثل قوة سياسية رئيسية في بلدانها ، الا ان عقد هذا المؤتمر بهدف تشكيل جبهة مشتركة ضد القوى الشيوعية في اوروبا الغربية ، ليس بمعزل عن سلطات بلدانها ، وخاصة اجهزة الاستخبارات فيها . ويدعم هذا الشك موقف السلطات ، خاصة في المانيا الغربية وايطاليا ، من ظاهرة انبعاث الفاشية الجديدة ، وموقف الحكومة الفرنسية، التي حرصت على رعاية زعماء هذه الحركة الفاشية النامية ، باجراءات امنية غير عادية ، لا بل والسياسة العامة للولايات المتحدة التي جاهرت بانها ستفعل ما في وسعها لمنع اتساع نفوذ وقوة الشيوعيين في اوروبا الغربية ، وبانها ترفض اشتراكهم في اية حكومة ، في هذه الدول الرأسمالية الحليفة ..